

النون الساكنة والتنوين على مذهب القراء العشرة

الشيخ سعد بن يوسف السنبلي

النون الساكنة والتنوين على مذهب القراء العشرة

إعداد:

سعد بن يوسف سنبل

مقرئ القراءات العشر

١٤٤٣هـ

٢٠٢٢م



النون الساكنة والتنوين على مذهب القراء العشرة

اعلم أرشدني الله وإياك إلى الصواب أن النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف، وتقع في الكلمة متوسطة ومتطرفة، والتنوين لا يكون إلا في أواخر الأسماء، واستعملا على أربعة أوجه:

١- الإظهار:

حقيقته تبيين النون الساكنة والتنوين عند حروف الإظهار الستة، فأما النون فتلحق بالأسماء والأفعال والحروف، وأما التنوين فيلحق آخر الأسماء.

والنون تكون من كلمة ومن كلمتين، وأما التنوين فلا يكون إلا من كلمتين، والفرق بين النون والتنوين أن التنوين تظهر صفته عند الإظهار، سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً.

وهو لازم لا خلاف فيه إلا عند ورش في الهمزة فإنه ينقل حركتها إلى الساكن قبلها ويحذفها، وأبو جعفر من العشرة ومن وافقه حيث جعلوا الغين والحاء من حروف الإخفاء، وسوف أبين مخرجهما عند بقية الأحكام. وهناك تعاريف للإظهار متقاربة، فمنهم من قال حروف الإظهار، ومنهم من قال حروف الحلق، ومنهم من قال حروف البيان، وغير ذلك. وأحرفه هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء. وقد حذف العلماء حرف الألف من حروف الإظهار ولم يبينوا حكمها ومكانها، ولكن إذا بحثنا نجدهم قد ذكروها في باب التقاء الساكنين عند الحروف التالية: الواو، والنون، واللام، والتاء، والدال، والتنوين، إذا سكنت قبل الألف، لأن منهم من جعلها الألف الموصولة وعلى رأسهم سيبويه في كتابه الكتاب ج ٤ ص ١٣٦، ومنهم من قال عنها الألف الساكن، ومنهم من لم يسمها بل اكتفى بقوله التقاء الساكنين، ولم يبين ماهيتها، وهم: القباقبي في كتابه إيضاح الرموز، وابن مجاهد في كتابه السبعة، والواسطي في كتابه الكنز، وأما ابن الجزري فجعلها همزة وصل في كتابه النشر. ومثال ذلك عند النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥] وعند التنوين في قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّلًا أَنْظُرُ﴾ [النساء: ٥٠] وهذان الحرفان هما حاجتنا في الحكم عليها. وقد ذكر ذلك أبو عمرو الداني في كتابه التبصرة ص ١٥٧، والتيسير ص ٥٩، والجامع ج ٢ ص ٦٩، وذكره الشاطبي في المنظومة عند قوله:

وضمك أولى الساكنين لثالث *** يضم لزوماً كسره في ند حلا

وذكره ابن الجزري في النشر ج ٢ ص ٢٢٥، وذكره ابن القاصح في كتابه السراج ص ١٩٠، وذكره الواسطي في الكنز ج ٢ ص ٤٢٠، وذكره ابن مجاهد في كتابه السبعة ص ١٣٤، وذكره ابن الفحام في كتابه التجريد ص ١٥٩، وذكره المهدي في كتابه الهداية ج ١ ص ١٨٩، وذكره ابن أبي مريم في كتابه الموضح ج ١ ص ٣١١، وذكره الموصلي في كتابه كنز المعاني ص ٢٨٢، وذكره القباقبي في كتابه إيضاح الرموز ص ١٨٨، وذكره البغدادي المالكي في كتابه



الروضة ص ٣٥١، وذكره السخاوي في كتابه فتح الوصيد في شرح القصيد ج ٣ ص ٦٨٩، وذكره الطاهر بن غلبون في كتابه التذكرة ج ٢ ص ٣٢٨، و ذكره أبو الطاهر البغدادي في كتابه المستنير ج ٢ ص ٤٩، وذكره مكّي القيسي في كتابه الكشف ج ١ ص ٣٢٦، وذكره الشهرزوري في كتابه المصباح ج ٢ ص ٢٨٤، وذكره ابن مهران الأصبهاني في كتابه المبسوط ص ١٢٦، وذكره سبط الخياط في كتابه المبهج ج ١ ص ٤٩٠، وذكره أبو معشر الطبري في كتابه التلخيص ص ٢١٦.

قال ابن الجزري رحمه الله في كتابه النشر ج ١ ص ٢٠١: قال سيبويه: «مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة». قال الشاطبي رحمه الله في منظومته:

وعند حروف الحلق للكل أظهرها *** ألا هاج حكم عم خاليه غفلا

وورث له في الهمزة نقل حركتها للساكن الذي أمامها. قال الشاطبي رحمه الله:

وحرك لورش كل ساكن آخر *** صحيح بشكل الهمز واحذفه مسهلا

قال سيبويه في كتابه الكتاب ج ٤ ص ٤٥٤: «وتكون النون مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء بينة، وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون الساكنة وليست من قبيلها». وقال في ص ٤٥٤: «وبعض العرب يجرى الغين والحاء مجرى القاف». اهـ.

قال أبو عمرو الداني رحمه الله في كتابه التحديد ص ١١١: «وإنما بينت النون والتنوين عند هذه الحروف لبعدها المسافة التي بينهما وبينهن، إلا أن بياهما عندهن على ضربين: بتعمل (تبين هذه الحروف المذكورة) وغير تعمل، (أي لا تحتاج إلى كثير جهد لأنه لا خوف عليهن من التغير)، والتي يتعمل بياهما عندهن ثلاثة: الهمزة، والغين، والحاء، لأنه متى لم يتعمل ذلك عندهن ولم يتكلف انقلبت حركة الهمزة عليهما وسقطت من اللفظ، وخفيا عند الغين، والحاء، لأن ذلك قد يستعمل فيهن، كما رواه ورث عن نافع في الهمزة لجسوها (لقوة صفاتها)، يعني أن النون الساكنة والتنوين تنقل حركة الهمزة إليهن». اهـ.

قال ابن مجاهد في كتابه السبعة ص ٩١: «وكلهم كان يظهر النون الساكنة والتنوين عند الهمزة، والهاء، والحاء، والغين، والعين». اهـ. (قوله كلهم فيه نظر لأن ورثا ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها و يحذفها، وأبو جعفر ومن وافقه لهم الإخفاء عند الحاء والغين).

قال أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ج ١ ص ٤٢٥: «اعلم أن النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف وتقع في الكلمة متوسطة ومتطرفة، والتنوين لا يكون إلا في آخر الأسماء لا غير، من حيث كان تابعا للإعراب وادخلا لمعنى، ولهما عند حروف المعجم أربعة أحوال: فالحال الأول أن يكونا ظاهرين، وذلك عند حروف الحلق، وجملتها ستة أحرف: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والحاء، والغين، سواء كانت النون مع هذه



الحروف من كلمة أو من كلمتين أو كان سكونهما أصليا أو عارضا. وعند الهمزة روي عن ورش أنه ألقى حركتها على النون والتنوين وأسقطها من اللفظ لثقلها، وأظهرها عند البقية.» اهـ. (لم يذكر ﷺ أن لأبي جعفر و من وافقه الإخفاء عند الغين و الخاء).

قال أبو محمد مكي بن طالب القيسي ﷺ تعالى في كتابه الكشف عن وجوه القراءات ج ١ ص ٢٢٠: «النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام: فالأول: أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين، وكذلك النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة، وعلة ذلك أن النون الساكنة والتنوين بعد مخارجهما من الحلق، فلم يحسن الإدغام، لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج، فلما تباعدت مخارجهما لم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل، وإنما يخرج عن الأصل لعله تقارب المخارج، فإذا عدم ذلك رجع إلى الأصل وهو الإظهار.» وقال في ص ١٦٦: «نقل ورش حركة الهمزة على الساكن ما لم يكن حرف مد ولين وحذف الهمزة.» اهـ. (قوله: أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين فيه نظر، لأن الإظهار عند النون يكون من كلمة ومن كلمتين، وعند التنوين لا يكون إلا من كلمتين. و أبو جعفر والمسيبي لهما الإخفاء عند الخاء والغين).

قال البغدادي في كتابه المستنير ج ١ ص ٤٦٩: «قرأ أبو جعفر والمسيبي بإخفائهما عند الخاء والغين، وقرأ الباقون بإظهارهما عند سائر الحروف.» وفي ص ٥٠٥ قال: «روى ورش عن نافع إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، وكذلك إن كان الساكن تنويها فإن ورشا يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ويحذف الهمزة، وذلك إذا كان الساكن في آخر الكلمة ولقيه همز من أول كلمة، وكذلك إن كان الساكن منونا، فإن كان الساكن حرفاً من حروف المد واللين فإنه لا يلقي حركة الهمزة عليه.» اهـ. (لم يذكر ﷺ حروف الإظهار كاملة. والإظهار عند النون يكون من كلمة ومن كلمتين، وعند التنوين لا يكون إلا من كلمتين، ولعله اكتفى بالأمثلة عن ذكر التفصيل).

قال الواسطي في كتابه الكنز ج ١ ص ١٩١: «اعلم أن النون والتنوين الساكنتين قد استعملا على أربعة أوجه: أولها: الإظهار، وهو لازم لا خلاف فيه بين القراء عند أربعة أحرف من حروف الحلق، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء» اهـ. (قوله: لازم لا خلاف فيه بين القراء عند أربعة أحرف، هذا لا ينطبق إلا على قراءة أبي جعفر والمسيبي لأنهما جعلتا الغين والحاء من حروف الإخفاء. أما الهمزة فإن ورشا نقل حركتها إلى الساكن قبلها مع حذفها).

قال القباقبي في كتابه إيضاح الرموز ص ١١٣: «النون الساكنة تأتي في وسط الكلمة وفي آخرها، وفي الاسم والفعل والحرف، والتنوين لا يكون إلا في آخر الاسم، ولهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء. فالإظهار عند ستة أحرف: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، وأبو جعفر اختص بالإخفاء عند الغين والحاء، واستثنى له بعض أهل الأداء من ذلك: ﴿فَسَيُغْضُوبُنَّ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]،



﴿وَالْمُنْحَنِفَةُ﴾ [المائدة: ٣].» وقال في ص ٩٠: «وورش يحذف الهمزة وينقل حركتها إلى الساكن قبلها سواء كان نونا ساكنة أو تنويها أو حرفا ساكنا ما لم يكن حرف مد أو لين.» اهـ. (قوله: أبو جعفر اختص بالإخفاء عند الغين والخاء فيه نظر لأن المسيبي وغيره لهم كذلك الإخفاء عندهما).

قال الطاهر بن غلبون في كتابه التذكرة ج ١ ص ٢٣٧: «اعلم أن للنون الساكنة والتنوين أربعة أحوال: أحدهما أن يكونا ظاهرين، وذلك عند حروف الحلق، وجملتها ستة أحرف، وهي: الخاء، والحاء، والعين، والغين، والهاء، والهمزة، سواء كن في كلمة أو كلمتين، حيث وقع بإجماع من القراء إلا ورشا فإنه خالفهم عند الهمزة وحدها، فنقل إليهما حركة الهمزة وحركهما بها، وأسقط الهمزة كما هو في باب نقل الحركة.» اهـ. (قوله سواء كن في كلمة أو كلمتين: هذا القول لا ينطبق إلا على النون الساكنة، أما التنوين فلا يكون إلا من كلمتين، ولم يستثنى حروف المد واللين عند النقل. وقوله بإجماع: فيه نظر لأن ورشاً له النقل وكذلك أبو جعفر والمسيبي لهما الإخفاء عند الخاء والغين).

قال مكّي القيسي في كتابه التبصرة ص ١١٦: «فمن ذلك إجماعهم على إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق، سواء كانت النون في كلمة أو كلمتين، وكذلك التنوين إذا وقع قبل هذه الحروف. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.» وقال في ص ٨٦: «وكان ورش يلقي حركة الهمزة على النون الساكنة والتنوين إذا كانا من كلمتين ويحذف الهمزة، إلا أن يكون الساكن حرف مد ولين فليس يلقي عليه حركة.» اهـ. (قوله إجماعهم فيه نظر لأن أبا جعفر والمسيبي لهما الإخفاء عند الخاء والغين، والإظهار عند التنوين لا يكون إلا من كلمتين).

قال المهدي في كتابه الهداية ج ١ ص ٨٩: «التنوين هو النون وإنما فرق بينهما لأن النون الساكنة هي الأصلية، والتنوين لفظه كلفظ النون وهو الزائد للإعراب، فوجه إظهار النون عند حروف الحلق الستة بعدها منهن، وإذا بعدت منهن فلا سبيل إلى الإدغام، إذ الإدغام إنما يجب مع تقارب الحروف.» وذكر في ص ٤٩: «أن علة ورش في نقل حركة الهمزة على الساكن أن الهمزة حرف ثقيل فأراد تخفيف النطق بأن ألقى حركتها على الساكن الذي قبلها وحذفها، وبقيت حركتها تدل عليها.» اهـ. (لم يذكر حروف الإظهار. ولم يستثنى حروف المد واللين عند النقل، وكذلك لم يستثن الغين والخاء لأبي جعفر ومن وافقه حيث جعلوهما من حروف الإخفاء).

قال الموصلي في كتابه كنز المعاني ص ١٧٣: «اتفقوا على إظهار التنوين والنون الساكنة عند حروف الحلق الستة وهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والغين، والخاء، سواء كانت من كلمة أو من كلمتين، ولم يلتق التنوين معها في كلمة إذ لا يكون إلا آخرها وإنما أظهروا لبعدها المخرج.» وقال في ص ١٣٤: «حرك ورش كل حرف ساكن وقع آخر الكلمة ولم يكن حرف مد بشكل حركة الهمزة، وحذف الهمزة طلباً للتخفيف، إذ الهمز الساكن أثقل من المتحرك.» اهـ. (قوله اتفقوا فيه نظر لأن أبا جعفر والمسيبي لهما الإخفاء عند الخاء والغين).



قال ابن الجزري في كتابه النشر ج ٢ ص ٢٢: «باب أحكام النون الساكنة والتنوين: وهي أربعة: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء، والنون الساكنة تكون في آخر الكلمة وفي وسطها كسائر الحروف السواكن، وتكون في الاسم والفعل والحرف، وأما التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً لفظاً غير مضاف عربياً عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخط. أما الإظهار فإنه يكون في ستة، وهي حروف الحلق منها أربعة بلا خلاف: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء. وأما الغين والحاء، فقرأ أبو جعفر من العشرة بالإخفاء عندها، وقرأ الباقيون بالإظهار. ووجه الإظهار بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون الساكنة والتنوين وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً.» وقال في ج ١ ص ٤٠٨ في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها: «ورش ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بشرط أن يكون آخر الكلمة وأن يكون غير حرف مد وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواء كان الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك، فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونها.» اهـ.

قال ابن القاصح في كتابه السراج ص ١٢٠: «النون الساكنة والتنوين تظهر لكل القراء إذا كان عندها أحد حروف الإظهار الستة وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، سواء كانت من كلمة أو من كلمتين.» وقال في ص ٩١: «أن ورشاً له النقل عند الهمزة بشرط أن يكون الساكن الآخر صحيحاً، أي ليس بحرف مد ولين. قال الشاطبي:

وحرك لورش كل ساكن آخر *** صحيح بشكل الهمز واحذفه مسهلاً»

اهـ.

(قوله سواء كانت من كلمة أو من كلمتين: هذا لا ينطبق إلا على النون الساكنة، وأما التنوين فلا يكون إلا من كلمتين. وقرأ أبو جعفر من العشرة ومن وافقه بالإخفاء عند الغين والحاء).

قال السخاوي في كتابه الوصيد ج ٢ ص ٤٠٧: «النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفة، والتنوين في الأسماء مختص بالآخر وتابع للإعراب.» وقال في ص ٤١٢: «التنوين والنون يظهران عند حروف الحلق وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، وسبب هذا الإظهار بعد المسافة بينها وبينهما.» وقال في ص ٣٣٠: «نقل ورش حركة الهمزة إلى كل حرف ساكن آخر الكلمة التي قبلها وأن يكون صحيحاً، أي ليس بحرف مد ولين، فأما الألف فلا يصح تحريكها، ولا يصح النقل إليها، وأما الواو والياء فلو نقل إليهما لزال المد منهما وذلك مانع من النقل. وتحذف الهمزة عند النقل.» اهـ. (قرأ أبو جعفر من العشرة ومن وافقه بالإخفاء عند الغين والحاء).



٢- الإدغام:

حقيقته إبدال النون الساكنة أو التنوين حرفاً مماثلاً لحروف الإدغام. فلما كان الأمر كذلك أدغمت النون الساكنة والتنوين في اللام والراء بلا غنة، ومعنى ذلك ذهاب الصفة (الغنة) والحرف (النون أو التنوين)، وبقاء الحركة (السكون)، وفي الميم والنون والياء والواو أدغمتا بغنة، أي ذهاب الحرف (النون أو التنوين) وبقاء صفة (الغنة) وحركته (السكون). وأما خلف عن حمزة فيدغم بغير غنة في الواو والياء وسيأتي بيانه.

والإدغام كما عرفه أهل الأداء أن تُقلب النون الساكنة أو التنوين قلباً صحيحاً من جنسهما، أي حرفاً مماثلاً من جنس حروف الإدغام، فيكون من باب الإدغام الصغير أو إدغام مثلين صغير. وللتنوين خاصية تميزه عن النون في حال الإدغام وسائر الاحكام، وهي بقاء صفة، فيكون إدغاماً مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً، وقل ذلك في سائر الأحكام.

وبهذا التعريف يتبين أن مخرج النون الساكنة والتنوين عند الإدغام من مخرج الحرف المدغم فيه. والقراء يدغمون النون الساكنة والتنوين في الحروف الستة التي يجمعها قولك: يرملون. والإدغام يكون من كلمتين، وأما ما كان من كلمة نحو: صنوان، قنوان، ببيان، دنيا، فإنهم لا يدغمون. وقد اختلفوا في عدد حروف الإدغام، فمنهم من قال خمسة، حيث حذف النون بحجة أنها تدغم في المثليين، ومنهم من أثبتها معهم على أنها ستة. وأهل الأداء في تعريف الإدغام على أقوال عدة: أن يقولوا الإدغام وضده الإخفاء بغنة، أو إدغام بغنة وضده بغير غنة، أو إدغام تام وضده الناقص، أو إدغام صحيح وضده غير الصحيح، أو الإدغام الكامل وضده الإدغام الناقص، وهذا اختلاف تنوع.

قال سيوييه في كتابه الكتاب ج ٤ ص ٤٥٣: «وتدغم النون في الواو بغنة وبغير غنة، واحتملت الإدغام كما احتملته اللام.» وقال في ص ٤٥٢: «النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وتدغم بغنة وبغير غنة وتدغم في اللام لأنها قريبة منه على طرف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخيشوم فتترك على حاله، لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخيشوم نصيب فيغلب عليه الاتفاق. وتدغم النون في الميم لأن صوتهما واحد، حتى كأنك تسمع الميم كالنون والنون كالميم، حتى تتبين، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب وإن كان المخرجان متباعداً، إلا أنهما اشتبهتا لخروجهما جميعاً من الخيشوم، وتدغم في الياء بغنة وبغير غنة لأن الواو أخت الياء، وليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء.» وقال في ص ٤٥٤: «وإذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخيشوم، ولكن صوت الفم أشرب بغنة، ولو كان مخرجها من الخيشوم لما جاز أن تدغمها في



الواو والياء واللام والراء حتى تصير مثلهن في كل شيء، ولا تدغم في حروف الحلق البتة لأنها تراخت عنها ولم تقرب قرب هذه الحروف الستة.» اهـ.

قال أبو عمرو الداني في كتابه الجامع ج ١ ص ٤٢٦: «الحالة الثانية أن يكونا مدغمين بإجماع، وذلك عند خمسة أحرف يجمعها قولك: (لم يرو)، إذا كانت النون معهن من كلمتين، وإذا كانت النون مع الياء أو الواو في كلمة فلا خلاف في إظهارها، (قوله بإجماع فيه نظر، لأن أهل الأداء مختلفون في عدد الحروف. ووافقه على أنها خمسة أحرف ابن أبي مريم في الموضح ج ١ ص ١٦٥، والمهدوي في كتابه الهداية ج ١ ص ٨٩، وابن مجاهد في كتابه السبعة ص ٩١، وكذلك ذكره في كتابه التحديد ص ١١٢. وأما بقية من أَلَّف من أهل الأداء فهم على ستة أحرف)

وقال في ص ٤٣٢: «فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاما صحيحا، لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح ألا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إن كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة، وأن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه، فعدمت الغنة بذلك، وأنه متى ظهرت الغنة مع الإدغام فالنون والتنوين لم يقلبا حرفا خالصا، وإذا امتنعنا من القلب الخالص امتنعنا من الإدغام التام إلا أنه لا بد من تشديد يسير، وهذا مذهب الحذاق من أئمتنا وأهل التحصيل من النحويين. قال لي الحسين بن علي: أخبرنا أحمد بن نصر أن الإخفاء ما بقي معه غنة.» اهـ.

قال السخاوي في كتابه الوصيد ج ٢ ص ٤٠٩: «وأما الغنة فإنما بقيت لأن النون لها مخرجان: اللسان وصوت يخرج من الخيشوم، (قوله اللسان: هذه العبارة عليها استدراك، من حيث أن اللسان وحده لا يخرج الحروف إلا بمشاركة أجزاء الفم، وصوت النون لا يخرج إلا بالتصاق اللسان في مخرج النون) واعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغاما مجازا وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير، وهو قول الأكابر. قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.» وقال في ص ٤١٠: «فأما الغنة الباقية في الميم، فقال ابن كيسان وابن مجاهد: هي غنة النون أو التنوين، لأنه إذا جاز إدغامهما في الميم لأجل الغنة لم يجز أن يذهب ما أوجب الإدغام.» وقال السيرافي وغيره: «هي غنة الميم لأن النون قد انقلبت إلى لفظ الميم، فهي غنة الميم لا غنتها، والإدغام هاهنا متمحض خالص لأن كلا من المدغم والمدغم فيه فيه غنة، فوجب الإدغام الصحيح مع بقاء الغنة.» اهـ. (لم يذكر رحمة الله مذهب خلف عن حمزة في حربي الواو والياء حيث يدغم فيهما بغير غنة).

قال مكِّي القيسي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات ج ١ ص ٢٢١ و ٢٢٣: «النون الساكنة و التنوين يدغمان بذهاب الغنة إذا لقيتهما الراء أو اللام، وذلك من كلمتين، وعلة ذلك قرب مخرجهما من مخرج النون لأنهما



من حروف طرف اللسان، فحسن الإدغام ولم يبق للغنة لفظ، والغنة في جميع هذا كله صوت يخرج من الخيشوم والحرف الذي فيه الغنة إن كان ميمًا فمن بين الشفتين يخرج، وإن كان نونا فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج، فحرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخيشوم ظاهرا، فلا يتمكن التشديد مع بقاء الغنة ظاهرة. (قوله: فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا فيه نظر لأن أطراف الثنايا لا تخرج النون، والصحيح بعد أصول الثنايا مما يلي اللثة). وأما إدغامهما في الميم فعلة ذلك المشاركة في الغنة، وأما إدغامهما في النون فهو اجتماع مثلين. والنون والتنوين يدغمان في الياء والواو من كلمتين مع إظهار الغنة، وعلة ذلك هي ما بينهن من التشابه، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد واللين في الياء والواو فحسن الإدغام، ولو وقعت النون قبل الواو والياء في كلمة لم يكونا إلا مظهرين، وهي في: دنيا وبنيان وقنوان وصنوان. اهـ. (قوله: النون والتنوين يدغمان في الياء والواو من كلمتين مع إظهار الغنة، هذا مذهب القراء غير خلف عن حمزة لأن له الإدغام بغير غنة في الواو والياء). وقال في كتاب الرعاية ص ٢٦٨: «وكذلك إذا قلت ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [النساء: ٤٠] فأدغمت صار مخرج النون من مخرج اللام أبدلت منها في حال الإدغام لاما. وإذا قلت ﴿مَنْ يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠] فأدغمت فمخرج النون من مخرج الياء لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء، وكذلك في ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] والعلة في ذلك قرب مخرج النون من مخرج اللام والراء لأنهن من طرف اللسان، فتمكن الإدغام وحسن لتقارب المخارج، وذهبت الغنة في الإدغام لأن حق الإدغام في غير المثليين في أكثر الكلام ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصويره بلفظ الثاني، غير أنك أبدلت منها في حالة الإدغام راء، غير أنك تبقي الغنة التي في النون من مخرجها على ما كانت عليه قبل الإدغام. والتنوين مثل النون في كل ما ذكرنا فقس على ذلك ما جاءك من هذا النوع. وأما إذا وقعت النون قبل الواو والياء في كلمة فلا بد من الإظهار حتى لا يلتبس بالمضاعف. اهـ.

قال أبو عمرو الداني في كتابه التحديد ص ١١٢: «والحالة الثانية: أن يكونا مدغمين، وذلك في خمسة أحرف، يجمعها قولك (لم يرو)، قال أبو عمرو: والقراء يزيدون حرفا سادسا وهو النون، ولا معنى لذكرها معهن، لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثليين. وإنما أدغمت النون و التنوين في هذه الحروف للقرب الذي بينهما وبينهن والتشاكل والمشابهة، فأدغما في الراء و اللام لقرب مخرجهما من مخرجهما على طرف اللسان، وقد قيل إنهن من مخرج واحد، وأدغما في الميم للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنة، وأدغما في الواو للمؤاخاة التي بين الواو والميم في المخرج، إذ كانا يخرجان من بين الشفتين، وأيضا فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم، وأدغما في الياء لمؤاخاتها الواو في المد واللين، ولقربها أيضا من الراء، لأنه ليس يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء، قال أبو عمرو: فأما الراء و اللام فتدغم النون و التنوين فيهما بغير غنة، وهذا المأخوذ به في الأداء فينقلبان من جنسهما قلبا صحيحا ويدغمان إدغاما تاما، ويصير مخرجهما من مخرجهما وذلك باب الإدغام. وأما الواو والياء فيدغمان فيهما وتبقى الغنة، وهذا مذهب الجماعة غير حمزة، فإنه اختلف عنه في ذلك. وإذا بقيت غنتهما لم ينقلبا قلبا صحيحا، ولا أدغما إدغاما تاما، وإنما يتمكن ذلك فيهما إذا ذهبت تلك الغنة بالقلب الصحيح. وقال أحمد



بن يعقوب التائب: النون في مذهب نافع وموافقيه عند الياء والواو تصير غنة مخفاه غير مدغمة، قال أبو عمرو: هذا الذي ذكرناه من الإدغام في حروف (لم يرو) إنما يكون ذلك إذا كانت النون معهن من كلمتين، فإن كانت معهن في كلمة لم يجز الإدغام، نحو: (قنوان، صنوان، بنيان، الدنيا) وذلك مخافة أن يشبهه بالمضاعف الذي على مثال فعّال، نحو صوّان، فعدل عن الإدغام. اهـ.

قال مكّي القيسي في كتابه التبصرة ص ١١٧: «وأجمعوا أيضا على إدغام النون الساكنة والتنوين في هجاء (يرملون)، وذلك إذا كانا من كلمتين، وأجمعوا على إدغامهما في الراء واللام بلا غنة، وفي النون والميم بغنة، واختلفوا في إدغامهما في الياء والواو بغنة وبغير غنة، فقرأ خلف عن حمزة بالإدغام بغير غنة والباقون بغنة، فإن كانت النون الساكنة قبل الياء والواو في كلمة فلا خلاف في الإظهار، وذلك نحو: صنوان، قنوان، بنيان، دنيا. اهـ. قال الشاطبي:

وعندهما للكل أظهر بكلمة *** مخافة إشباه المضاعف أثقلا

قال ابن الجزري في النشر ج ٢ ص ٢٨: «قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاما صحيحا في مذهبه لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح ألا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة لحرف لا غنة فيه لأنها مما تختص به النون والميم لا غير. وأجمعوا على إظهار النون الساكنة والتنوين عند الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: صنوان، وبينان، وقنوان، ودنيا.» وقال في النشر ج ٢ ص ٢٤: «اختلف منها في الواو والياء. فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنوين بلا غنة. واختلف أيضا رأيهم في الغنة الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم هل هي غنة النون المدغمة أو غنة الميم المقلوبة؟ فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كيسان النحوي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وغيرهما، وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين، وهو الصحيح لأن الأول قد ذهب بالقلب.» وقال في كتابه التمهيد ص ١٥٥: «باب أحكام النون الساكنة والتنوين: القسم الثاني: إدغامهما في اللام والراء إدغاما كاملا بلا غنة وعلّة ذلك قرب مخرج النون الساكنة والتنوين من مخرج اللام والراء، لأنهن من مخرج طرف اللسان فتمكن الإدغام وحسن لتقارب المخارج وذهبت الغنة لأن حق الإدغام ذهاب الحرف الأول بكلتيه وتصويره بلفظ الثاني، وعلّة الإدغام في الياء والواو أن الغنة التي فيها أشبهت المد واللين اللذين فيهما، فحسن الإدغام لهذه المشابهة، وعلّة الإدغام في الميم الإشتراك في الغنة، فتقاربا بهذا، فحسن الإدغام.» اهـ.

قال أبو الفحاح الصقلي في كتابه التجريد ص ٩٢: «والإدغام تخفيف، وذلك وصلك حرفا بحرف، الأول منهما ساكن فيصيران بتداخلهما كحرف واحد مشدد وهو باب الإدغام، وحكمه أن يمات الحرف الأول المدغم في



الثاني فيصير لفظه لفظ المدغم فيه.» اهـ. (وكل هذا يدلنا على أن مخرج النون الساكنة والتنوين عند الإدغام من مخرج الحرف المدغم فيه).

قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ص ٩١: «تدغم النون الساكنة والتنوين في الراء واللام والميم والياء والواو، فالنون تدغم في الراء بلا غنة لقرب الراء من النون، وكان الكسائي يقول: تدغم النون والتنوين عند أربعة أحرف ولم يذكر الواو وذكرها الأخفش، والقول قول الأخفش، ألا ترى أنك إذا قلت ﴿مِنَ وَالِي﴾ [الرعد: ١١] فقد شددت الواو، ولا بد من تشديدها إذا وصلت، وإنما التشديد لدخول النون فيها وكذلك التنوين. والياء بعيدة من النون قليلاً، وأبو عمرو والكسائي يدغماها بغنة، ورأيت أصحاب حمزة يختلفون. وكان الكسائي يدغم النون والتنوين في الواو بغنة، وروى خلف عن سليم عن حمزة إدغام ذلك بغير غنة.» اهـ. (وهذا يوافق قولي أن النون الساكنة والتنوين مخرجهما من مخرج الحرف المدغم فيه).

قال الموصلي في كتابه الشعلة ص ١٧١ و ١٧٢: «كل القراء أدغموا النون الساكنة والتنوين في اللام والراء من غير غنة، فالإدغام للتقارب وترك الغنة لتنزيلهما منزلة المثلين من شدة القرب، وأما الغنة في بقية الحروف فلأنه ليس للتقارب بينهما كاللام والراء ولأن الإدغام يقلب المدغم مدغماً فيه.» اهـ.

قال المهدوي في كتابه الهداية ج ١ ص ٨٩ و ٩١: «فأما إدغامهما عند هجاء (يرمول) فالراء واللام قريبتان من مخرجها لأن مخرجها من بينهما فأدغمتا فيهما لقرب المخارج، والميم وإن كانت من بين الشفتين، فقد ضارعت النون في الغنة، وأما الواو والياء ففيهما قولان: أحدهما أن الواو أشبهت الميم من حيث كانا من مخرج واحد، فأدغمت النون في الواو كما أدغمت في الميم، وإنما أدغمت النون في الياء لشبهها بما يشبه الميم وهو الواو، والقول الثاني: أن الواو والياء ضارعتا النون باللين الذي فيهما لأن اللين شبيه بالغنة، فأشبهها من هذه الجهة، فكان بقاء الغنة بعد الإدغام أولى من ذهابها فيكون ذلك كإدغام حرفين في حرف. ويقوي ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوت الإطباق في الطاء إذا أدغمت في التاء نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، فبقاء صوت الإطباق بالإدغام شبيه ببقاء الغنة بعد الإدغام، أما النون مع النون فلم نذكره لأنه من باب إدغام المثلين، وأما الغنة فهي غنة الميم عند إدغام النون والتنوين فيها. وأما حجة خلف عن حمزة في إدغامها بغير غنة أهما (الواو والياء) لا غنة فيهما.» اهـ.

قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح ج ١ ص ١٦٥: «اعلم أن النون قد تدغم في خمسة أحرف: الراء، واللام، والميم، والواو، والياء، يجمعها قولك (ليروم) وإدغامها يكون بغنة وبغير غنة، فأما الذي بغير غنة فهو أن تدغمها في اللام والراء، لأن الحرف عند الإدغام ينقلب إلى حيز ما أدغم فيه، وأما الذي يكون بالغنة فهو أن تدغم في الميم والواو والياء.» اهـ. (لم يذكر ﷺ سبب الإدغام وسبب عدم إدغام النون الساكنة والتنوين في النون، وكذلك لم يذكر مذهب خلف عن حمزة حيث يدغم النون الساكنة والتنوين بغير غنة في الواو والياء).



٣- الإقلاب:

هو قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا ساكنة عند الباء من غير إدغام، ولا بد من إظهار الغنة عند ذلك، ولا تتأتى إلا بإطباق الشفتين. وقد اختيرت الميم لأنها مؤاخية للنون في الغنة والباء في الإطباق، وهذا هو السبب الموجب للقلب. والإقلاب يكون من كلمة ومن كلمتين عند النون، وأما عند التنوين فلا يكون إلا من كلمتين.

قال الليث: «كان الخليل يسمى الميم مطبقة لأنها تطبق الفم إذا نطق بها». اهـ.

قال سيبويه في كتابه ج ٤ ص ٤٥٣: «وتقلب النون مع الباء ميمًا، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة، ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم». اهـ.

قال الشاطبي رحمته: (وقلبهما ميمًا لدى الباء). ولا فرق حينئذ بين: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] وبين ﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِآلِهَةٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]

قال الطاهر بن غلبون في كتابه التذكرة ج ١ ص ٢٣٨: «الحالة الثالثة: أن يبدلا عند الباء ميمًا في اللفظ من غير إدغام». اهـ. (لم يبين رحمته سبب القلب كما ذكره العلماء، بأن الميم موافقة للنون في الغنة والباء في الإطباق).

قال الإمام مكّي القيسي في كتابه الكشف ج ١ ص ٢٢٣: «وعلة إبدال النون الساكنة والتنوين ميمًا إذا لقيتها بباء أن الميم مؤاخية للباء لأنها من مخرجها وكذلك النون مشاركة لها في الغنة، فلما وقعت النون قبل الباء ولم يمكن إدغامها في الباء لبعدها ما بين مخرجيهما، وبعد إظهارها لما بينهما من الشبه، أبدلت النون حرفًا مؤاخيا لها في الغنة ومؤاخيا للباء في المخرج وهو الميم». اهـ.

قال سيبويه في كتابه ج ٤ ص ٤٤٧: «فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك أكرم به، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم (عنبر)، فلما كان مع النون الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلته إذ كانا حرفي غنة». اهـ. (قلت: أين دليل من قال بالفرجة من المتأخرين في زمننا هذا، والعلماء يقولون أن مخرج الميم والباء بانطباق الشفتين، ويتبين ذلك عند النطق بهما).

قال أبو عمرو الداني في كتابه التحديد ص ١١٥: «والحالة الثالثة أن يقلبا ميمًا من غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿جَدَّدُ بَيْضُ﴾ [فاطر: ٢٧] وما أشبهه. وإنما قلبا ميمًا عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج، فقلبا ميمًا من أجل ذلك». اهـ.



قال مكّي القيسي في كتاب الرعاية ص ٢٦٥ و ٢٦٦: الخامس: «أثما ينقلبان ميمًا إذا لقيتهما باء نحو قوله تعالى: ﴿هَيْئًا بِمَا﴾ [الطور: ١٩] و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وكذلك النون في كلمة مع الباء نحو: ﴿أَثْبَتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] تبدل منهما ميمًا أيضًا ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه وفي نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفًا آخر فيه غنة وهو الميم الساكنة. والعلة من إبدال النون الساكنة والتنوين ميمًا عند الباء أن الميم مؤاخية للباء لأنها من مخرجها وللنون في الغنة.» وقال في ص ٢٣٢: «باب الميم: إذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو واو أو فاء، نحو: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، فلا بد من بيان الميم الساكنة لأن فيها غنة تخرج من الخيشوم من غير أن يحدث فيها شيء من الحركة، وإنما ذلك خوفًا من الإخفاء أو الإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن.» اهـ.

وقال مكّي أيضًا في كتابه التبصرة ص ١١٨: «وأجمعوا على قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا عند الباء في كلمة واحدة وفي كلمتين نحو: ﴿أَثْبَتَهُمْ﴾، ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ غير أن التنوين لا يكون في جميع الباب إلا فيما كان من كلمتين.» اهـ. (قلت: وهذا أيضًا دليل على أن مخرج النون الساكنة والتنوين بعد القلب من مخرج الميم، ولا حجة على الإنفراج. وكذلك يؤيد هذا كلام مكّي القيسي في كتابه الرعاية ص ٢٣٢ عندما قال: «لا بد من بيان الميم الساكنة لأن فيها غنة تخرج من الخيشوم.»).

قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح في القراءات وعللها ج ١ ص ١٦٨: «وأما قلب النون فهو أن تقلب قبل الباء ميمًا، وذلك نحو: شمباء وعمير، والأصل شنباء وعنبر، وإنما قلبت ميمًا مع الباء لأن النون مقاربة للميم في الغنة، والميم تشارك الباء في المخرج من جهة أنهما جميعًا من الشفتين.» وقال في باب مخارج الحروف ج ١ ص ١٦٥: «ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.» اهـ. (لم يذكر ﷻ القلب من كلمتين إذا لقيت النون أو التنوين). (قلت: وأنت تسمع كثيرًا ممن يقرؤون ويعلمون الناس في زماننا هذا انفراج الشفتين عند النطق بالميم وقد اطلعت على كلام أهل الأداء في هذا ولم يذكروا الإنفراج في كتبهم).

قال ابن الجزري في النشر ج ٢ ص ٢٦: «وأما الحكم الثالث وهو القلب، فعند حرف واحد وهو الباء، فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميمًا خالصة من غير إدغام، ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾، وبين ﴿يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]. (لم يبين ﷻ سبب القلب كما ذكره العلماء بأن الميم موافقة للنون في الغنة والباء في الاطباق، ولم يذكر القلب من كلمة إذا لقيت النون ومن كلمتين إذا لقيت التنوين). وقال في ج ١ ص ٢٠١: «المخرج السادس عشر للواو غير المدية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان على الباء والميم.» اهـ.



قال صاحب التجريد أبو الفحام الصقلي في ص ٩٥: «وللشفة مخرجان وأربعة حروف فمن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو» اهـ. (غيره كثير قال مثل هذا، ولا يتأتى إخراج الميم ولا الباء إلا بإطباق الشفتين).

قال المهدي في كتابه الهدية ج ١ ص ٩١: «فأما القلب عند الباء ميمًا نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٢٧] فإن الباء من مخرج الميم فهي تناسبها (تشابهها)، فلما امتنع الإدغام قلبت حرفًا مجانسًا لها في المخرج ويجانس النون في الغنة وهو الميم.» اهـ. (لم يذكر ﷻ القلب من كلمة ومن كلمتين إذا لقيت النون ومن كلمتين إذا لقيت التنوين).

قال أبو عمرو الداني في كتابه البيان ج ١ ص ٤٣٤: «والحالة الثالثة: أن يقلبا ميمًا خالصة من غير إدغام وذلك عند الباء سواء كانت من كلمة أو من كلمتين» اهـ. (لم يبين ﷻ سبب القلب كما ذكره العلماء بأن الميم موافقة للنون في الغنة والباء في الاطباق).

قال السخاوي في كتابه الوصيد ج ٢ ص ٤١٤: «قلبت النون ميمًا لأن الإظهار لا يحسن، وحروف الإظهار لا تنطبق بها الشفتان، والإدغام أيضًا لا يحسن للتباعده، والإخفاء أيضًا لا يحسن كما لا يحسن الإظهار لأن اللفظ بالباء يمنع من إتمام الصوت بالغنة، ولم يبق إلا القلب. والميم تشارك الباء في المخرج والنون في الغنة.» اهـ.

قال الموصلي في كتابه كنز المعاني ص ١٧٣: «أي قلبا التنوين والنون ميمًا إذا التقيا مع الباء لأنه لما امتنع إدغام النون في الباء لبعده المخرج والإظهار أيضًا، ولشبهه النون بأخت الباء التي هي الميم لتجانسهما مخرجًا قلبت ميمًا لجانسة الباء في المخرج والنون في الغنة.» اهـ. (لم يذكر القلب من كلمة ومن كلمتين إذا لقيت النون ومن كلمتين إذا لقيت التنوين).

قال الواسطي في كتابه الكنز ج ١ ص ١٩٣: «الثالث القلب: واتفقوا على قلبها ميمًا عند الباء نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ وكذلك في كلمة نحو: ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾.» اهـ. (لم يبين ﷻ سبب القلب كما ذكره العلماء بأن الميم موافقة للنون في الغنة والباء في الإطباق).



٣- الإخفاء:

هو حال بين الإظهار والإدغام لا تشديد فيه، وعرفوا غنته أنها خفية وخفيفة، ومعنى ذلك أنها خفيه في نفسها خفيفة بدون تشديد، فكانت حالا بين الإظهار والإدغام، وهو عندي أقرب إلى الإظهار. ومخرج النون الساكنة أو التنوين عند حروف الإخفاء أن يتجافى طرف اللسان قليلا عن مخرج النون (لا يلامس)، ولا يكون مستقراً في أسفل الفم، وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجها من الخيشوم.

قال سيويه في كتابه ج ٤ ص ٤٥٤: «وتكون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخيشوم، وذلك أنها من حروف الفم. فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا الخفة، وبعض العرب يجري الغين والخاء مجرى القاف.» اهـ.

قال ابن الجزري رحمته في كتابه النشر ج ١ ص ٢٠١: «قال سيويه: مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة، والغنة تكون بين بين غير مبينة كما في الإدغام والإظهار.» اهـ.

قال سيويه في كتابه الكتاب ج ٤ ص ٤٣٤: «المجهورة حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، ويجري الصوت، وهذا حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخيشوم فتصير فيهما غنة.» وقال في ص ٤٣٥: «وإنما تخرج من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون والميم.» اهـ. قال الشاطبي: «وأخفياً على غنة عند البواقي ليكماً.» اهـ.

قال مكي القيسي في الكشف عن وجوه القراءات ج ١ ص ٢٢٤: «والغنة ظاهرة مع الإخفاء كما كانت مع الإظهار، فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية، والنون تخرج من المخرج السادس عشر على مذهب سيويه من طرف اللسان بينه وفوق الثنايا العليا (لو قال رحمته فويق أصول الثنايا العليا لكان أصح) ومعها غنة تخرج من الخيشوم، فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها وبقي ما كان يخرج من الخيشوم ظاهراً. وعلّة الإخفاء عند هذه الحروف أن النون الساكنة قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها فاتسعت بذلك في المخرج، بخلاف سائر الحروف، فشاركته بالإحاطة بها فخفيت عندها، فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة.» اهـ. (لو قال رحمته: وعلّة الإخفاء أن حروفه لم تقرب كحروف الإدغام ولم تبعد كحرف الاظهار لكان أصح).

قال ابن الجزري في النشر ج ٢ ص ٢٧: «واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا حال بين الإظهار والإدغام، وأن مخرج النون الساكنة والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، (قوله: مخرج النون... من الخيشوم



فيه نظر، لأن الخيشوم يخرج لصفة الغنة وليس للحرف. وقوله خمسة عشر فيه نظر كذلك لأن أبا جعفر ومن وافقه جعل الغين والخاء من حروف الإخفاء، فتكون بذلك سبعة عشر حرفاً) ولا حظ لهما معهن في الفم، لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو يدغمان فيه بغنة، (قوله لا عمل للسان فيهما فيه نظر لأن اللسان يخرج النون. وقوله أو يدغمان فيه بغنة مستدرك عليه، لأن النون قد ذهبت بإبدالها بحرف مماثل فيه غنة عند الإدغام) وأما في حالة الإظهار فمخرجهما من أصل مخرجهما، والتشديد ممتنع مع الإخفاء. قال الدايني: «وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين ولا مظهرين إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، (ما ذكره الدايني هو علة الإخفاء). والفرق عند القراء والنحويين بين المخفي والمدغم أن المخفي مخفف والمدغم مشدد.» اهـ.

قال الدايني في كتابه جامع البيان ج ١ ص ٤٣٥: «والإخفاء حال بين الإدغام والإظهار، وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب والمزاحمة، ولم يبعدا أيضا منهن كبعدهما من حروف الحلق فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد والتراخي، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، والقرب عند القراء والنحويين بين المخفي والمدغم، لأن المخفي مخفف، والمدغم مشدد.» اهـ.

قال مكّي القيسي في كتابه الرعاية ص ٢٦٧ و ٢٦٩: «السادس: أنهما يخفيان عند باقي الحروف. (قوله يخفيان عند باقي الحروف فيه نظر لأن أبا جعفر ومن وافقه جعل الغين والخاء من حروف الإخفاء)، ولا تشديد في هذا أيضا والغنة ظاهرة في هذا لأنها هي النون الحفية، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، (لو قال ﷺ ما فويق أصول الثنايا العليا لكان أصح) ومعها غنة تخرج من الخيشوم. والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند ما ذكرنا أن النون قد صار لها مخرجان، مخرج لها ومخرج لغنتها، فاتسعت في المخرج فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتهن بالإحاطة فخفيت عندهم.» اهـ. (قوله وعلة الإخفاء... إلى آخر ما قال، هذا كلام عن مخرج النون عند حروف الإخفاء وليس سبب الإخفاء، وإنما السبب كما ذكره العلماء أنها لم تبعد كبعد حروف الإظهار ولم تقرب كقرب حروف الإدغام. وطريقة تخلص مخرج النون الساكنة والتنوين عند حروف الإخفاء هو أن يتجافى اللسان قليلا عن مخرج النون).



قال الشهرزوري في كتابه المصباح الزاهر ج ١ ص ٤١٤: «ولا خلاف بينهم في إظهار الغنة، وهذا عند النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً، واعلم أن المدغم يكون مشدداً، والمخفي بين التشديد والتخفيف، والمظهر مخففاً.» اهـ. (قوله خمسة عشر حرفاً فيه نظر لأن أبا جعفر ومن وافقه جعلوا الغين والحاء من حروف الإخفاء، فتكون بذلك سبعة عشر حرفاً).

قال مكّي القيسي في كتابه التبصرة ص ١١٨: «وأجمعوا بعد هذه الثلاثة عشر حرفاً التي ذكرناها على إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي حروف المعجم في كلمة كانا أو كلمتين، (قوله عند باقي حروف المعجم فيه نظر لأن أبا جعفر ومن وافقه من القراء جعلوا الغين والحاء من حروف الإخفاء، فتصبح بذلك سبعة عشر حرفاً). والإخفاء عند أهل اللغة كالإظهار، لأن الحرف الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثاني ولا تشديد فيه، فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام في قلب الأول إلى جنس الثاني وإدغامه في الثاني بتشديد ظاهر، فاعلمه.» اهـ. (وهذا يفيد في معرفة مخرج النون الساكنة والتنوين عند الإدغام، وكذلك حال النون والتنوين عند حروف الإخفاء، فاتتبه لذلك)

قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح ج ١ ص ١٦٧: «وأما إخفاء النون فهو مع حروف الفم، وذلك أن تحفى ولا تبين، ويكون مخرجها معها من الخيشوم كما هو الأصل في النون الساكنة.» اهـ. (قوله مع حروف الفم فيه نظر، لأن الفاء من حروف الشفتين وهي من حروف الإخفاء عند الجميع، وعلى هذا ستكون حروف الإخفاء عنده أربعة عشر حرفاً، والصحيح أنها سبعة عشر حرفاً بزيادة الغين والحاء التي هي عند أبي جعفر ومن وافقه من حروف الإخفاء. وكذلك قوله: ويكون مخرجها معها من الخيشوم فيه نظر لأن الخيشوم مخرج لصفة الغنة وليس مخرجاً للحرف).

قال السخاوي في كتابه الوصيد ج ٢ ص ٤١٥ و ٤١٦: «قوله {وأخفياً على غنة عند البواقي ليكملاً}: الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، على حسب بعد الحرف من النون والتنوين وقربه منهما، والفرق بين الإدغام والإخفاء، أن الإخفاء لا تشديد معه، والغنة صوت من الخيشوم، وهي فرع عن النون، ولا عمل للسان فيها، وله عمل في النون. وللنون مخرجان: أحدهما من طرف اللسان بينه وبين الحنك الأعلى، والآخر من الخيشوم.» اهـ.

قال الواسطي في كتابه الكنز ج ١ ص ١٩٣: «الرابع الإخفاء: اتفق الجماعة على إخفائها عند ما بقي من حروف المعجم سواء التقيا في كلمتين أم في كلمة، وجملتها خمسة عشر حرفاً.» اهـ. (قوله اتفق الجماعة على



إخفائها عند ما بقي من حروف المعجم، وجملتها خمسة عشر حرفاً فيه نظر، لأن من القراء من جعل الغين والحاء من حروف الإخفاء كأبي جعفر ومن وافقه فتصبح سبعة عشر حرفاً).

قال المهدوي في كتابه الهداية ج ١ ص ٩١: «وأما الإخفاء عند بقية حروف المعجم فلأن الحروف الباقية سوى ما ذكرنا لم تبعد من النون بعد حروف الحلق فيجب الإظهار، ولم تقرب من حروف (يرمول) فيجب الإدغام، فأعطيت حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء.» اهـ. (قوله: وأما الإخفاء عند بقية حروف المعجم فيه نظر لأن من القراء من جعل الغين والحاء من حروف الإخفاء كأبي جعفر ومن وافقه فتصبح سبعة عشر حرفاً).

